

تفعيل المذهب المالكي

د. جدي عبد القادر

جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة

اشتتت بعض دعوات التجديد والاجتهاد، حتى زعمت أن إصلاح الفقه الإسلامي لا يتأتى إلا بإلغاء المذاهب الفقهية، والعودة إلى نبع الكتاب والسنة، والاستنباط منهما مباشرة، دون الوسائط المذهبية، وقالوا إن تدريس الكتب المذهبية المعتمدة، هو انحراف في المنهج، وبعد عن المنهج السوي، حتى ولو كان هذا التدريس من قائم ذي قدرة علمية على تمييز أقوال الأئمة، ومعرفة الصحيح من المرجوع، وقائم على الاستدلال على الأقوال، وبيان الصحيح الجاري مع الدليل من غيره، إذ لا يخلو مذهب من المذاهب من الأقوال الضعيفة، أو الترجيحات غير السديدة.

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

وعند المالكية مختصر خليل الذي يعد من أهم المختصرات الفقهية، اعترض عليه جل شراحه، في كثير مما تختاره أو رجحه ناقلاً، أو حكى فيه خلافاً ضعيفاً، بل ذكر هو في مقدمته أنه إذا ذكر أقوالاً فلعدم اطلاعه في المسألة على أرجحية منصوصة¹، وهذا زيادة على أنه تورع وأمانة علمية، فهو يدل على أنه ترك باب الاجتهاد في البحث والترجيح مفتوحاً للفقيه الملقى والمتلقى على السواء.

وليس صحيحاً بإطلاق ما قاله أحد المعترضين² على منهج الاختصار الفقهي، وهو من قديم، من أن هم الشارحين كان حل ألفاظ المصنفات، وذكر ما في المسألة من أقوال في المذهب، وبيان الراجح من المرجوح، والمشهور من الشاذ، ولعل بعضهم كان يستعظم أن يذهب للبحث عن دليل لما قاله العلماء ثقة منه بهم، فكان هذا تفريطاً، أدى إلى نتيجتين كلاهما شر:

- ترك المتأخرين للنصوص، والإعراض عنها كلية في الدروس بحكم الاعتياد، حتى غدوا ينظرون إلى من يذكر شيئاً منها نظرة ريبة، فانفصل الفقه عن معينه الثر الذي لا حياة له بدونه، وهو فقه الكتاب والسنة.

- عزوف الناس عن هذه المصنفات، مع ما فيها من علم غزير، لما تميزت به من تعقيدات لفظية، واصطلاحات كلامية، واختصار شديد كان من عوامل صرف الناس عنها.

أقول إن الجهد الفقهي متكامل، فهناك الكتب الأصول التي نقلت أقوال الإمام وأدلته في المسائل كالمدونة والموطأ، وهناك من استجمع الأدلة النقلية

¹ - خليل بن إسحاق، المختصر، دار الفكر، بيروت، ص 4.

² - حنيفة العابدين، كيف نخدم المذهب المالكي، 21.

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

والعقلية لفروع المذهب، كابن عبد البر والقاضي عبد الوهاب، وهناك من اهتم بتحرير أحكام القضاء والوثائق، وهناك كالونشريسي من جمع النوازل وأحكامها، وهناك كالقرافي من حرر قواعد المذهب العامة والخاصة، فالتأليف المذهبي ليس على نمط واحد، بل هو جهد متكامل، ينظر إليه كلا لا جزءا، وعليه فضبط المسائل في المختصرات، وتحرير الطرق والروايات، والراجع والمعتمد والمفتى به من الأحكام، هو عملية فقهية لازمة، بل هي ظاهرة تشريعية في كل المنظومات القانونية.

و إن ما نشاهده من تبرم البعض بكتب المذاهب ، وبالفقه المذهبي خصوصا، لهو محاولة منهم للتنكر لجهود العلماء العظام الماضين، وإن تصيدهم لبعض المسائل المخالفة لظاهر بعض الأحاديث لإثبات مدعاهم، يدل على جهلهم بحقيقة التفتح والاجتهاد داخل المذهب ذاته.

التعريف بالمذهب المالكي:

يشكل المذهب المالكي هوية الجزائر وسائر بلاد المغرب منذ انتشاره في القرن الثاني، ودحره للمذهب الإسماعيلي في النصف الثاني من القرن الثالث للهجرة.

ولقد اختلفت آراء المفكرين حول سر هذا التثبيت المغاربي بالمذهب المالكي، و حول نجاح المذهب في البقاء والاستقرار في ربوع المغرب والأندلس رغم شراسة المذاهب الدخيلة الأخرى التي حاولت إزاحته عن

تفصيل المذهب المالكي جدي عبد القادر

مكانته التشريعية، بينما يرى ابن خلدون¹ أن للتشابه بين الحجاز وبلاد المغرب في البداوة أثر في انتشار المذهب المالكي وسيادته، ومما قاله: فالبداوة التي كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق فكانوا إلى الحجاز أميل بمناسبة البداوة. يرى باحثون آخرون أن بيئة بلاد المغرب المتحضرة بسبب المدن التي بناها الرومان والفينيقيون جعلتها تعشق هذا المذهب وترى فيه هويتها الجديدة وميل أهلها إلى الاستقرار والسلم²، لذلك قام كل من البهلول بن راشد وسحنون بمحاربة أهل الأهواء من معتزلة وخوارج وغيرهم في وقت مبكر لتحصيل الاستقرار والوحدة في بلاد المغرب. كما يرجع ثبات المذهب المالكي في جزء منه إلى طبيعة العقلية المغاربية التي تتميز بنفورها من التعمق في مسائل العقل واللاهوت، عكس ما كان رائجاً في بلاد المشرق من اصطراع المذاهب العقلية والفرق الكلامية، فبدا المذهب المالكي هو الأكثر تلاؤماً مع هذه العقلية، إذ أن مالكا تميز برفضه القطعي الخوض في كل ماهو لاهوتي أو كلامي³

يقصد بالمذهب: الأحكام الفروعية الاجتهادية وأسبابها وشروطها وموانعها والحجاج المثبتة لها، و الشروط والموانع⁴ بمعنى أن الأحكام الضرورية المتعلقة بأصول الدين والفقه وكذا الأحكام المعلومة من الدين بالضرورة،

¹ - ابن خلدون، المقدمة، 321.

² - نجم الدين الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي

³ - الهنتاتي، المذهب المالكي بالغرب الإسلامي، 76-81.

⁴ - القرافي، الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، 21.

تفعيل المذهب المالكي جدي عبد القادر

كالصلوات الخمس والصيام، و تحريم الكذب والربا والسرقه لا تكون مذهباً
لحد ، إذ هي لب الشريعة.

والناظر في فروع المذهب المالكي الاجتهادية سواء في فهم النصوص
الثابتة أو الاستنباط منها، يرى إحكاماً في القواعد وضبطاً للمدارك ورسوخاً في
الاستدلال، وقرباً من الدليل، واعتدالاً في الأحكام، وأخذاً بالاحتياط، و تسامحاً
مع المخالف، وعمقاً في فهم روح الشريعة ومقاصدها، واعتباراً لمآلاتها
وإسرارها في الاستنباط، وبعداً عن الغلو والشذوذ والغربة والتشدد، ولقد شهد
أعلام الأمة وفضلاؤها من غير المالكية بصحة أصول مذهب الإمام وقوتها، فهذا
ابن تيمية الحنبلي يقول: من تدبر أصول الإسلام وقواعد الشريعة وجد أصول
مالك وأهل المدينة أصبح الأصول والقواعد¹.

ومع هذا فقد اعترض على المذهب المالكي في كثير من الفروع والأحكام
بحسبانها مخالفة للثابت من الحديث والصريح من السنن، وأشاع هذا نوعاً من
الحرص لدى بعض طلبة العلم المتفقيين علة هذا المذهب، بل أدى ببعضهم إلى
طريق معوجة في الفهم، فانتقصوا من قدر علماء المذهب ورددوا ما لا يصح
نسبة مثله إليهم كقولهم: خالفوا السنة أو ردوا الحديث.

والواقع الذي لا يشك فيه باحث منصف أن أحداً من الأئمة المتبعين، لم
يعرض عن حديث من أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- أو أراد مخالفته، بل
أقوالهم ومذاهبهم تدل على عكس ذلك، لكن فهم الحديث وإدراك علله ليسا

¹ - أبو زهرة، مالك، 201.

تفعيل المذهب المالكي د. يحيى عبد القادر

من الأمور الميسورة لكل احد، فلا يسوغ رميهم بالإعراض، بل لابد من البحث عن مداركهم وتوجيهاتهم.

و إذا أردنا أن نبين مسلك المالكية في الاستدلال بالسنة، و نرسم خطاهم في الاعتماد على هذا الأصل، قفز إلى أذهاننا مسائل كرد المالكية للخبر بعمل أهل المدينة، أو بالقياس، و تقديمهم لما جرى به العمل على المشهور في المذهب، والذي كان خلاصة استنباط صحيح من الأدلة المعتمدة.

الأمر الذي يستدعي من الباحثين استيعاب الخطة التشريعية لهذا الفقه، و التي هي كالعقد المنظوم في الاتساق والائتلاف، حتى يمكن رد الفروع إليها، و تبرير صنيع المالكية في تقديم ظاهر القرآن وقواطع الأصول، و العمل المتواتر على أحاد السنن، فيفهم أن سبب معارضة الفروع لبعض منطوق السنن إنما تركب للتعارض في الاستدلال والترجيح، وليس هو محض الغفلة عن الأخبار، أو اتباع الأهواء.

ومذهب مالك هو في الحقيقة طريقته في الاستنباط اعتمادا على أصوله التي ارتضاها وميزته هي وفرة الأصول التي قام عليها وتفرّد بها عن مذاهب أخرى.

يرى القرافي أن الأصول التي اشتركت فيها المذاهب هي تسعة عشر أصلا بالاستقراء وهي: الكتاب والسنة وإجماع الأمة وإجماع أهل المدينة والقياس وقول الصحابي والمصلحة المرسلة والاستصحاب والبراءة الأصلية والعوائد والاستقراء وسد الذرائع والاستدلال والاستحسان والأخذ بالأخف والعصمة وإجماع أهل الكوفة وإجماع العترة وإجماع الخلفاء الأربعة.

إن هذه الأصول التي هي إمكانات اجتهادية قد أخذ منها المذهب المالكي بأوفر حظ إذ بلغت أصوله ستة عشر أو سبعة عشر أصلاً حسبما ذكره التسولي في البهجة نقلاً عن الفقيه راشد رواية منه لقول شيخه أبي محمد صالح الذي نص على أن الأدلة التي بنى عليها مالك مذهبه ستة عشر هي : نص الكتاب وظاهره وهو العموم، ودليل الكتاب وهو مفهوم المخالفة، ومفهوم الكتاب، وهو باب آخر، وتنبيه الكتاب وهو التنبيه على العلة، ومن السنة أيضاً مثل هذه الخمسة فهذه عشرة والحادي عشر الإجماع، الثاني عشر عمل أهل المدينة، والرابع عشر قول الصحابي، الخامس عشر الاستحسان، والسادس عشر الحكم بسد الذرائع، واختلف قوله في السابع عشر وهو مراعاة الخلاف، فمرة يراعيه ومرة لا يراعيه أبو الحسن، ومن ذلك الاستصحاب¹

إن الأصول التي قام عليها المذهب المالكي، كفيلة بتحقيق مطالب لا بد منها لمجتمع ينظم حياته وفق هدي الإسلام، ويسعى لما تسعى إليه كل المجتمعات من جلب نفع ودفع ضرر، فهذه الأصول تضمن الأخذ بالكتاب والسنة، من خلال فهمهما فهماً عميقاً، يتجاوز الظاهرية التي تهدر علل الأحكام، كما أن تلك الأصول تحقق جلب رعاية المصالح التي عليها مبني التشريع الإسلامي كله، وهي أيضاً تصون المجتمع وتعصمه من الانزلاق إلى التسيب العملي، فتمنع كل ذريعة مؤدية إلى ذلك، وهي تسعى إلى محاصرة الخلاف والتفرق حسبما يقرره من إمكان رعاية الخلاف المؤسس على نظر صحيح إلى غير ذلك مما تحققه الأصول المالكية الوافرة من غايات.

¹ -التسولي، البهجة شرح تحفة الحكام، 4/1..

تفصيل المذهب المالكي ح. جدي عبد القادر

إن تفرد المذهب المالكي بكثرة الأصول الاستنباطية قد اعتبر من قبل بعض الدارسين ميزة للمذهب وحسنة من حسناته ولذلك استغرب بعضهم أن يحاول بعض المالكية الاعتذار عن هذه الكثرة التي كان الأجدر بهم أن يدافعوا عنها، يقول محمد أبو زهرة في معرض بيانه لمزية المذهب على غيره، أما كثرة أصوله فإنه أكثر المذاهب أصولاً، حتى إن علماء الأصول من المذهب المالكي يحاولون الدفاع عن هذه الكثرة، ويدعون على المذاهب الأخرى أنها تأخذ بمثل ما يأخذ به من الأصول عديداً، بل إننا نقول إن الأمر لا يحتاج إلى دفاع، لأن تلك الكثرة حسنة من حسنات المذهب المالكي، يجب أن يفاخر بها المالكيون لا أن يحملوا أنفسهم مؤونة الدفاع، ولذلك نحن نرى أنه أكثر المذاهب أصولاً¹.

أسباب الجمود الفقهي:

تعود أسباب الجمود الفقهي والتقليد إلى العوامل الآتية:

- ضعف الحركة العلمية الذي آلت إليه البلاد الإسلامية بسبب التفكك السياسي، وانقسام الدولة إلى عدة دويلات، مما أضعف الاهتمام بالعلم والقضاء والاجتهاد. ففقد العلماء مكانتهم المرموقة في الدولة، فضاع الحافز الدافع إلى الاجتهاد المطلق، ولم يقدم لنا التاريخ فقيهاً بلغ رتبة الاجتهاد المطلق بعد ابن جرير الطبري، بل كان جميع الفقهاء مقلدين في الأصول وقواعد الاستنباط لمن سبقهم من الأئمة المجتهدين، وإن خالف بعضهم إمامه في بعض الفروع أحياناً.

¹ - مالك . محمد أبي زهرة ص: 376. دار الفكر الإسلامي

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

إعجاب التلاميذ بآراء إمامهم المجتهد السابق وقصر جهودهم للدفاع عنها والدعوة لها ونشرها بشتى الطرق وبخاصة التدوين والتدريس وتعصبهم الشديد لهذه الآراء جعلهم يتوهمون عجزهم عن استنباط مثلها وإن بذلوا في سبيله الجهد العلمي الكبير.

ضعف حرية الرأي: سواء في انمدا رس الفقهية المذهبية، التي كانت لا تسمح بالاختيارات خارج المذهب، كما كانت تزدرى بالفقيه الذي يخرج بفتواه عن المعتمد داخل المذهب، وتصمه بالجهل، وتنزله عن مكانته في التعليم أو المشاورة، أو في عموم الدولة التي صار حكامها يحرقون كتب المخالف، أو يشجعون مذهباً ويضيقون على آخر. فقد كان الواحد من أهل العلم يجتهد في التعرف على الحكم، ويذهب إلى ما يطمئن إليه دون أن تتحكم فيه سلطة أو يحجر عليه في رأيه، وكان مرجع الكل الأصول الاجتهادية النصية والعقلية الصحيحة¹

ولاية القضاء: اختلف القضاء من بلد إلى بلد تبعاً للاختلاف السياسي، وكانت كل دولة من دويلات الإسلام تناصر مذهباً معيناً، وقد اشترط لتولي منصب القضاء في هذه الدويلة التي يراد التعيين للقضاء فيها أن يتبع المقلد مذهب هذه الدويلة التي جعل المذهب فيها لإمام من الأئمة المجتهدين أمر واجب الاتباع في الحكم والقضاء بقوة السلطان الحاكم.

و لما كان منصب القضاء في ذلك الوقت من المناصب الجليلة المهمة التي لها قداستها ومكانتها بين العامة والخاصة والحكام والمحكومين على السواء،

¹ - احمد الصمدي، فقه النوازل عند المالكية، 56.

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

فقد تهافت الناس على تولي منصب القضاء، وترتب على ذلك أن تاجه الناس إلى دراسة المذهب واتباعه والالتزام به ليكون ذلك طريقا إلى تولي منصب القضاء والحكم بين الناس طبقا لنصوصه وقواعده وأحكامه¹

لقد كان هم الفقهاء في هذه المراحل:

- البحث عن الأحكام من خلال كم الروايات المنقولة عن أئمتهم، ولقد استدعى هذا منهم الكثير من الجهد في التلخيص والشرح والتوجيه والترجيح. ثم في مرحلة تالية القيام بتعليل هذه الأحكام المنقولة عن الأئمة، فليست كل الأحكام المنقولة عن أئمة المذاهب نقل تعليلها معها، ولهذا فقد عكف الفقهاء على الفروع المروية عن أئمتهم واستخرجوا عللها وفرعوا الفروع واستنبطوا الأحكام للوقائع المتجددة على أساسها.

- استخلاص قواعد الاستنباط من فروع المذهب للتعرف على طرق الاجتهاد التي سلكها إمام المذهب، وبهذا اشتغل علماء كل مذهب بتحرير قواعد الإمام والذب عنه.

- الترجيح بين الأقوال المنقولة عن الإمام، فقد يكون الناقل لقوله ناقلًا قولًا قد رجع عنه ولم يعلم برجوعه، وقد يكون بين القولين المختلفين فرق دقيق هو سبب اختلاف القولين، وقد يكون مأخذ القولين قياسًا والآخر استحسانًا. فقام الفقهاء بترجيح هذه الأقوال على ضوء ما عرفوه من أصول المذهب وقواعده. فانبتت عن ذلك ما يسمى بأصول المذهب وقواعده، ومثاله عند المالكية:

¹ - محمد فريد واصل، النظام القضائي في الإسلام، ص 135.

تفعيل المذهب المالكي جدي عبد القادر
المشهور والأشهر، والصحيح والأصح، والظاهر والأظهر، والراجح وما جرى
به العمل.... الخ.

- تنظيم فقه المذهب، وذلك بتنظيم أحكامه وإيضاح مجملها وتقييد مطلقها
وشرح بعضها والتعليق عليها، ودعمها بالأدلة وذكر المسائل الخلافية مع
المذاهب الأخرى، وتحرير أوجه الخلاف، وذكر الأدلة لدعم قول المذهب
وبيان رجحانه.

- ثم في مرحلة متأخرة عزف الناس عن دراسة المطولات وكتب الدليل، و
اكتفوا بالمختصرات، وهي متون يجمعون فيها أبواب العلم كله في الفاظ ضيقة
يتبارون فيها بالإيجاز، حتى تصل إلى درجة الإغلاق. وقد اعترض عليها الكثير
من العلماء كابن العربي، والمقري، والشاطبي، والعلامة أبو العباس القبايب
وحكايته مع العلامة ابن عرفة مشهورة تناقلتها جل كتب التراجم والتاريخ،
وخلاصتها أنهما لما التقيا في تونس عرض ابن عرفة على القبايب ما كان قد
شرع فيه من مختصره، فقال له القبايب: ما صنعت شيئا. فقال ابن عرفة: ولم،
قال: لا يفهمه المبتديء ولا يحتاج إليه المنتهي¹. وهذا رغم ما لهذه
المختصرات من إيجابيات، تتمثل في جمع المفتى به والمشهور في المذهب
بعد تحريره، وجعل فقهاء المالكية شرقا وغربا وهم يتدارسون مختصر خليل،
يجتمعون في الفتوى والقضاء على رأي واحد.

التجديد في الصياغة:

¹- عبد الكريم قبول، الاختصار والمختصرات في المذهب المالكي، 69

تفصيل المذهب المالكي جدي عبد القادر

الصياغة هي قالب اللغوي الذي توضع فيه الحقائق والمضامين المعرفية، وهذا يتطلب منا وعي ما للزمن التاريخي بما يحمله من نظم ومدنية من أثر على اللغة، ولقد نشأ الفقه المالكي منذ أربعة عشر قرناً، وكانت له مدارس في الحجاز ومصر والعراق والمغرب العربي والاندلس، نمت فيها اصطلاحاته وتباينت اصطلاحاته وتباينت تعبيرات فقهاءه. وتنوعت أغراض المؤلفين فيه، ويمكن لأي دارس أن يقارن بين صياغة المدونة وكتابات القاضي عبد الوهاب، حيث بساطة وعفوية الأولى، وإحكام وتعقيد الثانية ومنطقيتها الصارمة.

و إذا تأملت الصياغة المغربية للفقه المالكي تجد الدقة والتعقيد والغياب الكثير للجمال الأدبي خاصة عند شراح خليل المتأخرين، وإذا أردنا أن نتعمق في المسألة أكثر، فإننا نقول بأن الفقه المالكي بدأ بالمدونة والعناية والوضحة والنوادر والزيادات، جمعا لمرويات الإمام مالك وأقواله وآراء تلاميذه، ثم انكب الفقهاء على اختصار هذه المنقولات، فقد اختصر فضل بن سلمة الجعفي الأندلسي المدونة والوضحة والموازية، وألف أبو القاسم عبيد الله بن الجلاب مختصره المشهور المسمى بالتفريع، ثم جاء أبو سعيد خلف بن أبي القاسم البرادعي وألف التهذيب في اختصار المدونة، وقد أقبل طلبة الفقه على هذا الكتاب وسموا بدراسته وحفظه، وكان عليه معول الناس بالمغرب والاندلس، ثم عمدوا إلى تقرير الأحكام المعتمدة والاستدلال عليها، كما في كتب القاضي عبد الوهاب، والنجم ابن شاس.

يعد ابن رشد في كتابه البيان والتحصيل من المجددين في المنهج، وهذا التجديد شامل لمناح كثيرة أثرت في المدرسة المالكية وأثرتها، فبمجهود ابن رشد اوضحت المستخرجة بعد أن تميز فيها الصحيح من السقيم خيراً وبركة

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

وزيادة في فروع المذهب المالكي ، وجزء لا يتجزأ من البيان والتحصيل ، أحد الكتب المعتمدة في الفتوى بالأندلس وسائر بلاد المغرب الإسلامي .

اهتم ابن رشد بتصويب الأقوال والروايات عندما تكون مطابقة لأصول المذهب المالكي ، ولا تتناقض مع مقاصد الشارع الحكيم ، وهذا نتيجة تأهل ابن رشد لتصحيح الروايات والأقوال والتمييز بينها ولدرايته بمحتوى الكثير من أمهات المذهب المالكي كالمدونة الواضحة والعنينة والموازاة ، فحفظه لمسائل المدونة جعله قادراً على عرض مسائل العنينة عليها لتصحيحها وقادراً كذلك على المقارنة بين الأقوال والروايات .

كذلك تفحص أقوال الفقهاء ووسم اجتهاداتهم بالصواب والخطأ ، فكان إذا لاحظ خروج أحدهم على أصل المذهب أسرع بالإشارة إلى ذلك بقوله : ما بينه ليس على أصله .

وقد وصف ابن رشد بالاجتهاد المطلق المنتسب ، ووضع في درجة واحدة مع أبي يوسف ومحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة ، وذلك لجملته من المواهب والصفات منها : قدرته على تحليل الأقوال والروايات والترجيح بين الأقوال والسماعات وفحص الروايات ونقد الأقوال وتمكنه من المقارنة والاعتراض وكذا إلمامه بعلوم الكتاب والسنة والأصول واللغة والتراجم واستيعابه للمذاهب وعدم تقيده التام بأقوال الإمام مالك وفي البيان عديد من المسائل استقل بالاجتهاد فيها¹

¹ - علي العلوي ، المنهج الاجتهادي لابن رشد من خلال البيان والتحصيل ، 554.

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

و في كتابه البيان والتحصيل يعتبر ابن رشد من المجددين في المنهج، وهذا التجديد شامل لمناح كثيرة أثرت في المدرسة المالكية وأثرتها ، فبمجهود ابن رشد أصبحت المستخرجة بعد-أن تميز فيها الصحيح من السقيم خيرا وبركة وزيادة في فروع المذهب المالكي وجزءا لا يتجزأ من البيان والتحصيل أحد الكتب المعتمدة في الفتوى بالأندلس وسائر بلاد المغرب الإسلامي.

، ثم جاء مسلك التعقيد وهو نتاج التأمل في الأحكام الجزئية بغية الخروج بقواعد تشريعية كلية، ونظرة بسيطة إلى كتاب إيضاح المسالك للونشريسي تقف بنا على هذه التعبيرات الفقهية التي كان يخلو منها عصر المدونة وشروحها.

و في العصر الحديث تنادى الفقهاء بوجوب تجديد صياغة الفقه، وجعلها قريبة إلى روح العصر المعيش، هذا العصر الذي صبغته لغة خاصة يميزها التشيع بروح العلم والمدنية الحديثة، ولقد قرر ابن خلدون قديما أن اللغة تتأثر بالمران، جاءت الكثير من الكتابات الفقهية عموما والمالكية خصوصا مصبوغة بهذه الصياغة العصرية سواء في سهولة العبارة ،و بعد الأسلوب عن العسر والتعقيد، والتي كاد ينحصر التجديد فيها، أو بطريقة التأليف والتي وإن احتفظت بالكثير من سماتها الغالبة الموروثة من كتب التراث فقد انخرطت في أساليب الصياغة العلمية المعتمدة في الأبحاث التشريعية الوضعية بمختلف مواضيعها.

و بالعودة إلى شرح الفقيه الجزائري الطاهر عامر لمختصر خليل المسمى بالتسهيل نلاحظ سعي المؤلف إلى تسهيل الفقه المالكي على المتلقي المتعلم، من حيث بيان الحكم وربطه بأدلته مع الابتعاد قدر الإمكان عن الوقوع في فخ تحليل العبارة وذكر الاحتمالات وسرد الروايات مما له علاقة بالمضمون ، ولكنه يحتم تصعيب الصياغة وتفسير العبارة.

تفعيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

و مثله مؤلف الفقيه الليبي عبد الرحمن الغرياني، المسمى مدونة الفقه المالكي، الذي توفر فيه التجديد في ناحيتي الصياغة والمضمون لكن غلبت عليه الأولى وقلت فيه الثانية.

فلقد صاغ أبحاث الفقهاء في مختلف الأبواب بأسلوب سهل مشرق وعبرة فصيحة وعصرية، وحافظ على ترتيب المواضيع والأبحاث كما هي عليه في كتب المالكية.

كما أنه تحاشى الأبحاث الميتة، والمسائل التي انتهى واقعها، وأدخل جملة من القضايا المعاصرة في شتى أبواب الفقه مما سنبحثه في حينه.

التجديد في المضمون:

لكن هناك من جدد في الصياغة والمضمون، ويمكن أن ندرج الرسائل الجامعية في الدراسات المقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الخاصة والعامة والتشريعات الاقتصادية نوعاً من التجديد والعصرنة لأبحاث الفقه صياغة وتركيباً ومضموناً، ونريد هنا أن نشير إلى عملين رائدين كبيرين لعملاقين تشريعيين أحدهما في الفقه الإسلامي وهو مصطفى أحمد الزرقا صاحب كتاب: الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد، والثاني لرجل قانون بارز هو السنهاوري، صاحب: مصادر الحق في الفقه الإسلامي.

استفاد من البناء التشريعي الوضعي الراقي في صوغ المسائل ، والذي تولدت عنه كل فروع المعرفة القانونية التي تحكم بموادها الموضوعية والشكلية كل أنشطة الناس ومؤسسات الدول العامة والخاصة، ومن شأن هذا البناء أن يجعل الفقه الإسلامي يعيش عصره ويعرض بشكل تتفهمه كل العقول الفقهية

تفعيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

في مختلف الجامعات والمؤسسات البحثية والعلمية، ليتمكن هؤلاء أن يطلعوا على الشق التشريعي الإسلامي، وهو في حلة منطقية هندسية متكاملة يمكن التعاطي معه والتباحث مع مفرداته واعتماده في المقارنة كما هو الحال في القانون المقارن.

سرت هذه الروح الفقهية في كل أعماله وإن لم تتخذ شكلا واحدا في الكتابة، ويعد بحثه في التأمين وانتصاره لرأيه بالجواز ومعارضته لكثيرين في العديد من المجامع وتمسكه برأيه الذي انفرد به، وماحشد له من الأدلة والملاحظات الشرعية والاقتصادية والإحصائية، مازال لها أثرها في الاستدلال إلى اليوم.

سبل تفعيل المذهب:

لقد اختار المغاربة ومنهم أهل الجزائر المذهب المالكي عن وعي وتبصر وإدراك حقيقي لمزاياه، وهم الذين عرفوا غيره من المذاهب كالحنفية، ومذاهب أخرى عقدية، كالخارجية والشيعة، وقد عانى المغرب من الاتجاه الخارجي، النزاع بطبعه إلى التشدد القائم على تكفيرهم لمقترف الكبيرة الشيء الكثير.

ولهذا كله، فإنه يستبعد أن يكون اتصال المغاربة اتصالا عفويا عارضا على نحو ما يوحي به قول من رأى أن المغاربة أخذوا بالمذهب المالكي لوجود مالك في طريق الحاج، أو لكون المذهب متجاوبا مع الطبيعة الفطرية أو البدائية، التي كان عليها المغاربة، ويدفع هذا كله أن المذهب المالكي ساد في أوساط لا تقل في مداركها وفي مستواها الحضاري، عما عرف في بغداد أو دمشق أو غيرها من مدائن الإسلام، إذ عاش المذهب في فاس وفي قرطبة وأشبيلية

تفصيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

وغيرهما من الجهات التي لا زالت إلى الآن تعطي شواهد ناصعة على درجة الوعي الحضاري، الذي كان مناخا للمذهب المالكي.

إن الذي اجتذب المغاربة إلى المذهب المالكي ليست دواعي عارضة، أو اعتبارات ظرفية، وإنما هي أسباب ودواع ترجع إلى خصائص المذهب المالكي، وما يحققه من أخذ بالكتاب والسنة من جهة، ومن فهم عميق للآثار، ومن رعاية للمصالح التي هي مبنى التشريع الإسلامي كله، ومن احتياط من الانزلاق في الضلال والانحراف، وذلك بسد كل ذريعة مؤدية إليه، ومن رغبة في جمع الشمل وبعد عن تعميق الخلاف، وذلك عن طريق رعاية الخلاف المؤسس على سند معتبر.

إن المقاصد التي حققها الأخذ بالمذهب المالكي، هي التي طبعت المجتمع المغربي بمزايا عديدة منها: الوحدة العقدية والحيوية الفقهية، التي تؤطر كل المستجدات، والقدرة الفائقة على إيجاد أجوبة وحلول لكل النوازل، وذلك بإعمال الأصول التي قام عليها المذهب، حتى أصبحت من مآثره ومفاخره، والتي أصبح بها فقها مرنا قادرا على ضبط حركة المجتمع، مهما تسارعت وتيرة تطوره.

ويمكن إعطاء فكرة عن طبيعة هذه الدواعي التي ليست دواعي تاريخية انقطعت، وإنما هي دواع لا زالت قائمة، وذلك من خلال إبراز المعطيات والدواعي التالية:

ينبغي أن ينص في النصوص التشريعية على اعتماد المذهب المالكي، مذهباً للفتوى، وتفسير النصوص القانونية الخاصة بالأحوال الشخصية، ومصدرا تبعيا يلجأ إليه المشرع والقاضي إذا أعوزته النصوص القانونية في النزاع

المعروض أمامه، واعتماد مجموعة من الفقهاء في المحكمة العليا يشاركون في الاجتهاد ويستشارون في الأحكام.

1- تمكين الطلبة من تحصيل الملكة الفقهية، وعدم الاعتماد بالدراسة الجامعية فقط، لأن ما يحصله الطالب فيها ضئيل ولا يمكن التعويل عليه، ويقصد بالملكة الذهن الصحيح الذي تلقى عناية ورعاية ودربة على بالأصول والفروع، وتمرن على توليد المسائل من أصولها وأدلتها، مع العناية بمعرفة طرق النظر والمقارنة، والاطلاع على خلافاً للفقهاء، فإن معرفة مذاهب السلف بأدلتها من أهم ما يحتاج إليه، لأن اختلافهم في الفروع رحمة، وبذكر مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكن المذاهب على وجهها، والراجع من المرجوح، ويتضح له ولغيره المشكلات، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب، ويتفتح ذهنه، ويتميز عند ذوي البصائر والألباب، ويعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، والدلائل الراجحة من المرجوحة، ويقوم بالجمع بين الأحاديث المتعارضة، والمعمول بظاهرها من المؤولات...¹.

من أجل هذا وجب الحرص على توفير أكبر عدد ممكن من القادرين على الاجتهاد اليوم، ولا بأس أن نبدأ أولاً بالتخريج المذهبي وشغل أذهان الطلبة في قاعات الدرس والاختبارات بالتفكير المثمر بدل الحفظ وترديد الأقوال، وتعويد الطلبة النابهين والباحثين على التفكير في الوقائع الفقهية للأمة، ولا مانع أن تتوجه البحوث الجامعية إلى الإجابة عن نازلة وقعت أو قريبة الوقوع، فإن ذلك

¹ - النووي، المجموع شرح المذهب، 5/1.

تفعيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

أهم من اشتراط عدد معين من الصفحات لا يتم البحث إلا بها، ولو كان غثا لا يقدم جديدا، وإنما هو نقول وتسويد للصحائف بآراء الغير.¹

2- تقريب الفقه المالكي إلى الإنسان الجزائري، وتلقيه للأجيال الناشئة وبثه في أوساط المثقفين وطلاب العلم، والمتصدين للإفتاء والتوجيه.

ويتحقق هذا بتطعيم المواد الدراسية في كل مستويات التعليم الأساسي والثانوي والجامعي بحصص من الفقه المالكي في مجالات العبادات وحقوق الإنسان، وأحكام البيئة من ماء وهواء ونبات وحيوان، حسبما هو مؤصل في كتب الفقه المالكي في أبواب إحياء الموات وحريم الماء والشجر وأحكام الصيد والبناء وغيرها من الأحكام الراجعة إلى المحافظة على مكونات البيئة.

3. احترام مقررات الفقه المالكي في ما تقدم عليه الدولة من خطوات عملية للفقه المالكي فيها حكم معروف وذلك كدعوتها إلى إنشاء صندوق الزكاة، وتوزيع محصول الزكاة في شكل قروض استثمارية.

ويتعين في هذا المجال خصوصا احترام مقررات الفقه المالكي في ما تقدم عليه الدولة من سن قوانين جديدة في الأسرة وغيرها، حتى لا يفاجأ المجتمع بنصوص لا يجد لها سندا في ما يعرفه من الفقه المالكي، وحتى لا يتحول إعراض المدونة عن الفقه المالكي إلى ذريعة قوية للانصراف عن المذهب.

4. عقد دورات دراسية، وندوات علمية، للتعريف بالفقه المالكي، وبالشخصيات العلمية التي أسهمت في خدمته، مع التركيز على الشخصيات الجزائرية خصوصا والمغربية عموما التي أضافت إلى هذا الفقه إضافات قيمة.

¹ - نوار بن الشلي، العقل الفقهي، 95.

تفعيل المذهب المالكي د. جدي عبد القادر

5- تدريس أحكام المذهب في العبادات والمعاملات في الجامعات، مع تطعيم البرنامج بالكلام على أعلام فقهاء وعلماء الجزائر والمغرب العربي ممن ساهم في بناء الصرح الفقهي وكانت له اجتهادات واختيارات ومواقف في خدمة العلم والبلد على مدار التاريخ. الأمر الذي يجعل هذا المذهب جزءا من الهوية الوطنية كما كان عبر تاريخ الجزائر، وكوننا ثقافيا حقيقيا يسعى الجميع إلى الاستمداد منه وتطويره.

6- إنشاء مركز وطني خاص بالبحث الفقهي والتشريعي يتولى يجمع خيرة فقهاء البلد المتخصصين في علوم الشريعة، يتولى إعطاء الاستشارات الفقهية للمشرعين والمؤسسات العلمية والمالية والقضائية، ويساهم في ترقية الإعلام السمعي والبصري، كما يتدخل في سائر أنشطة الهيئات والجمعيات ذات الطابع التربوي والتنموي، بغية ربط المواطن بأصوله ودينه وعصره في تناغم وتكامل. كما يسهم هذا المركز في تقديم البحث والخبرة لمحاربة الظواهر المشينة في مجتمعنا كالفساد والإرهاب، وإظهار وسطية الدين وسماحة مقاصده ويسر أحكامه وسمو عقائده. و يقوم بجمع المطبوع من مصادر الفقه المالكي ويشجع على تحقيق المصادر المخطوطة، وعلى إنجاز دراسات وبحوث للنوازل المعاصرة في ضوء معطيات الفقه المالكي، كما أن هذه المؤسسة يجب أن تنسق مع نظيراتها من المؤسسات المهمة بالفقه المالكي في العالم الإسلامي.

7- دراسة الفقه المالكي دراسة مقارنة مع سائر المذاهب المتبوعة وغير المتبوعة المدونة، ومقارنة أدلتها واختيار الراجح منها بما يشهد له من الأدلة الصحيحة المعمول بها في بناء الأحكام الشرعية طبقا لما هو مبين في مصادر التشريع الإسلامي.

8- من خدمة المذهب أن نرجع إلى الأمهات، حتى تصان أمانة نقل العلم، بحيث يقف الدارس على نصوص الأقوال في مظانها، ويتأكد من صحة النقل، وليعلم أن بين الكتب المتأخرة وهذه الأمهات بونا بعيدا في حسن الكتابة وسلاسة الأسلوب، وسهولة المأخذ، والواقع يشهد أن الرجوع إلى الأمهات كاد ينعدم عند معظم المشتغلين بالفقه انطلاقا من الكتب المتأخرة، بل إن كثيرا من شراح المختصرات لا يرجعون إلى أمهات كتب الفقه لسبب ما، ويكتفون بالنقل عن المتأخرين، ولئن كان ظهور المختصرات ضربا من خدمة الفقه، إلا أنه شاع في عصر غلب فيه حفظ الفروع، وضعف حبل السند العلمي وترافقت قوة الحفظ هذه في الغالب مع ضعف التصرف في العلم والتعليم لقصور الملكات، وقد ذكر ابن خلدون أن الطالب في فاس وسائر أقطار المغرب كان يقضي ست عشرة سنة ليتخرج حسب منهج الحفظ هذا، ثم تكون ملكته قاصرة إن فاوض أو ناظر أو علم، قال الخضري: إن هذه الكتب العظيمة التي ابقتهما لنا الأقدار من أقلام أسلافنا صارت أثرا من الآثار، لم يعد أحد يهتم بها ولا بدراستها من زمن قديم، بل تجد كبار العلماء لا يسمعون بأسمائها، وإذا رأوا في يدك كتابا منها فقلما يهتم أحدهم بالقراءة فيه، وقصروا أنفسهم على هذه الكتب التي كتبت في عصر التقهقر، وبذلك انقطعت الصلة بيننا وبينها من جهة الرواية الصحيحة المفيدة¹.

¹ - الخضري، تاريخ التشريع، 63.